وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ديالى
كلية القانون والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

((الديمقراطية ومعوقات قيامها في العراق بعد ٢٠٠٣))

بحث تقدمت به الطالبة /هاجر ابراهيم مهدي

الى/
كلية القانون والعلوم السياسية /قسم العلوم السياسية
وهو جزء من متطلبات نيل شهادة البكالوريوس في العلوم السياسية

اشراف / د-علي ياسين عبدالله

١٤٣٧هـ ٢٠١٦م

بسم الله الرحمن الرحيم

((ياأيها الناس أنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا أن أكرمكم عند الله اتقاكم ان الله عليم خبير))

صدق الله العظيم

أهـــــــــداء

الى من تعبا وسهرا من اجل راحتي وتربيتي
تكريما لهما واعتزار بهما
(والداي)
والى القلوب الطاهرة النقية والنفوس
الى رياحين حياتي
(اخوتي وأخواتي)
الى من أفاضوا علي من علمهم الى من أناروا الطريق امامي
(أساتذتي)

شكر وأمتنان

ومن حق النعمة الذكر ،واقل جزاء المعروف الشكر فبعد شكر المولى عز وجل الذي له الشكر اولا واخيرا على حسن توفيقه وكريم عونه ويسرني أن أتقدم بالشكر والعرفان الجميل الى كل من امدني بالعلم والمعرفة والى ذلك الصرح العلمي متمثلا بكليتي كلية القانون والعلوم السياسية وأخص بالذكر عميد كلية القانون والعلوم السياسية وقسم العلوم السياسية واساتذتي الافاضل ....

كما اخص ببالغ الامتنان وجزيل الشكر والعرفان الى كل من وجهني وعلمني واخذ بيدي في سبيل انجاز هذا البحث ...

واخص بذلك مشرفي الدكتور (علي ياسين عبدالله) الذي تابعني، وصوب لي ،فاحسن رشده لي في كل مراحل البحث .....

والى كل من ساندني بدعواته الصادقة وتمنياته المخلصة .....

وأخص بذلك(زملائي وزميلاتي)أشكرهم جميعا .....

وأشكر كل من ساندني في انجاز هذا البحث واتمنى من الله عز وجل ان يجعل ذلك في موازين حسناتهم يوم لاينفع مال ولا بنون الا من اتى الله بقلب سليم....

أقرار المشرف

أشهد أن اعداد هذا البحث الموسوم (الديمقراطية ومعوقات قيامها في العراق بعد ٢٠٠٣م) قد جرى تحت اشرافي في كلية القانون والعلوم السياسية /جامعة ديالى وهو جزء من متطلبات نيل شهادة البكالوريوس في العلوم السياسية .

المشرف / د - علي ياسين عبدالله
التوقيع /

التاريخ / / ٢٠١٦

قائمة المحتويات

ت	الموضوع	رقم الصفحة
١	المقدمة	١
٢	اهمية البحث،اشكالية البحث،فرضية البحث	٢
٣	منهجية البحث	٣
٤	هيكلية البحث	٤
٥	المبحث الاول /المطلب الاول /تعريف الديمقراطية لغة واصطلاحا	٥
٦	المطلب الثاني /نشاة الديمقراطية	٨
٧	المطلب الثالث /انواع الديمقراطية	١٠
٨	المبحث الثاني /المطلب الاول /التمويل الديمقراطي في العراق	١٢
٩	المطلب الثاني /دور المؤسسات في رعاية وترسيخ (مؤسسسات المجتمع المدني)	١٧
١٠	المبحث الثالث /المطلب الاول /المعوق الاقتصادي	١٩
١١	المطلب الثاني /المعوق الاجتماعي	٢٢
١٢	المطلب الثالث /المعوق السياسي	٢٥
١٣	التوصيات والاستنتاجات	٢٩
١٤	المصادر والمراجع	٣٢

المقدمة:

يفتقد العراق ومنذ تاسيسه الى تقاليد ديمقراطية وخاصة على الصعيد العملي.فأذا كان هنالك وجود للديمقراطية في العهد الملكي ولو بدرجات ضئيلة فقد انعدم في العهد الجمهوري الا ان التحول الديمقراطي في العراق بعد سقوط النظام السياسي في عام٢٠٠٣ م كان من اهم المراحل في تاريخ العراق فقد عرف العراق نظام ساسي جديد يقوم في اطاره العام على الديمقراطية واختيار ممثلين عن الشعب . الا ان هذه الديمقراطية جائت مستوردة. ولذلك واجهت العديد من العراقيل والمعوقات في مقدمتها الوعي السياسي بالديمقراطية، حيث ان الديمقراطية لم تاتي بشكل تدريجي وانما جائت مستوردة ووضعت موضع تنفيذ خصوصا بعد ان عانى الشعب العراقي الكبت وعدم وجود ديمقراطية وحرية رأي لسنوات عديدة كادت تقضي على كل مايسمى حرية او ديمقراطية ولذلك ينطلق الباحث في ذلك في قضية ان معوقات الديمقراطية المتمثلة بالمعوقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يعاني منها المجتمع العراقي نتيجة ضروف مر بها تجعل الباحث يرجح الى ان مستقبل العراق وعلى المدى الزمني المنضور والمتوسط سيضل في اطار المراوحة والتصارع والتي ستكون مساحة واسعة في التوترات نتيجة تبني مؤسسات ديمقراطية سكلا غير صحيح في التطبيق والممارسة.

أهمية البحث

تحظى قضيه التحول الديمقراطي بأهميه كبيرة في الانظمة السياسية وذلك لأنها اصبحت أحد محددات النسق السياسي ومتطلباته الداخليه والخارجيه على حد سواء

أشكالية البحث :

يتناول هذا البحث بالتحليل معوقات التحول الديمقراطي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ م منطلقا في ذلك من ابراز الاطار النظري للتحول مع ربطه بواقع النظام السياسي هادفا من خلال ذلك الى الاجابه على تساؤول مركزي

ماهو واقع التحول الديممقراطي في العراق؟

وماهي اهم معوقاته في ظل التطبيق والسياسة؟

فرضية البحث :

يهدف التأجيل النظري العميق للتحول الديمقراطي لابد من الرجوع الى نظريه صامويل هانتكتون التي من خلالها يتحدد ثلاث تحولات كبرى مر جمعها العالم في اطار التوجه نحو الديمقراطيه ، فالمرحله الاولى امتدت من سنة ١٨٢٨ ، ١٩٢٦ والمرحله الثانيه من ١٩٤٣ الى ١٩٦٢ ، اما الثالثه وهي اهم مرحله بدأت من سنه ١٩٧٤ ومازالت مستمرة . واهميه الاخيرة تكمن في أنها تميزت بتحول العديد من الانظمه الشموليه والاستبدادبه الى انظمه أكثر أنقساما تتسم بالتعدديه السياسيه ويذهب هنا نتكتون الى اعتبار أهم قضيه في التحول الديمقراطي في موجته هي استبدال الحكومة التي لم يتم أختيارها بأخرى عن طريق انتخابات ديمقراطيه ونزيهة

منهجية البحث :

أستخدم الباحث عدة مناهج من بينها المنهج التاريخي في العودة الى فترات زمنية من التاريخ هي فترات ظهور الديمقراطية في دولة اثينا ، وكذلك المنهج التحليلي (الاستنتاجي) في تحليل أهمية الديمقراطية ومعوقاتها في العراق .

هكيلية البحث :

قسم الباحث الموضوع الى ثلاث مباحث

تتنــاول فــي المبحــث الاول : اهـم التعــاريف الديمقراطيــة ونشــوء الديمقراطيــة ،وأنــواع الديمقراطيه أما المبحث الثاني : والذي خصص للتحول الديمقراطي في العراق فقد احتوى على التطور الحاصل للتحول الديمقراطي في العراق منذ نشوء الدولة العراقية وكذلك دور منظمات المجتمع المدني في ترسيخ الديمقراطية.

أما المبحث الثالث : فقد تناول معوقات قيام الديمقراطيه الحقيقية في العراق حيث حدد الباحث المعوقات الاقتصادية المتمثلة بالعناد المالي والاداري وعجز موارد الدولة عن التزاماتها ازاء المواطنين وكذلك معوقات اجتماعية المتمثلة بالامية وضعف التعليم والثقافة وكذلك ضعف الوعي السياسي ،كما ناقش البحث المعوقات السياسية المتمثلة بالصراع على السلطة وسيطرة المصالح الشخصية الفؤية والحزبية وتضمن البحث خاتمة وقائمة المصادر والمراجع.

المبحث الاول

نشأة وتطور مفهوم الديمقراطية

المطلب الاول- تعريف الديمقراطية لغة واصطلاحا :

أن لفظه الديمقراطية تختلف من لغة الى أخرى الا ان جميع الباحثين يتفقون على ان لفظه الديمقراطية تعود في اصولها وجذورها الى اللغه اليونانيه القديمه حيث ان أصل هذه الكلمة (الديمقراطيةDemokratit) يرجع الى كلمتين اثنتين في اللغه اليونانية القديمة وهما (ديموس Demos) وتعني الشعب ، (وكراتوس Cratos),وتعني السلطه او الحكم اي سلطه الشعب او حكم الشعب ،(١)

وفي ضوء ماتقدم يعرفها ارسطو على انها نظام سياسي يحكم من الشعب نفسه بنفسه وكان أول تعبير للحكم عنها هو نطام الحكم الذي كان يمارسه شعب اثينا لأنفسهم في دوله المدن اليونانيه (٢) كما كان للتعريف الكلاسيكي للديمقراطيه الذي يعرفها بأنها ((حكم الشعب)) او حكم الشعب نفسه بنفسه لنفسه فالسلطه التنفيذية والتشريعية والقضائيه منبثقة من الشعب وتحكم ايضا بأسم الشعب وبأختياره ويقوم بتنصيب حكامه .

يتضح مما سبق ان حكم الشعب لصالح الشعب ، يمثل غايه الديمقراطيه ، اكثر مما يصلح لأن يكون تعريفا للعمليه الديمقراطيه وكذلك ان التعريف الكلاسيكي للديمقراطية غير جامع مانع ووذلك لأنه غير قابل للتطبيق من الناحيه العلميه وأن كان يمكن اعتباره الغايه المثالية التي تهدف الديمقراطيه الى تحقيقها أما اصطلاحا فأن التعريف الاكثر شمولا وقبولا هو ماجاء به أحد روؤساء الولايات المتحدة الامريكيه في نهايه القرن الثامن عشر وهو الرئيس السادس عشر(ابراهام لنكولن) (Abrahm Lincoln) فقد قال ان الديمقراطيه هي ((حكومة من الشعب يختارها الشعب من اجل الشعب))هذا يعني ان الديمقراطيه كشكل من اشكال الحكم هي حكم الشعب لنفسه بصورة جماعية من اجل

---

(١)عبد القادر رزيق المخادمي ، اخر الدواء الديمقراطيه ، القاهرة ، دار الفجر للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٤ ، ص٣٣

(٢)ياسبن محمود عبايكر ، دور الانتخابات البرلمانيه في عمليه التحول الديمقراطي في العراق يعد عام ٢٠٠٣ ،اربيل العراق ، مطبعه الحاج هاشم ، ٢٠١٣ ، ص٢٥

مصلحه الشعب نفسه (١)وهذا التعريف مع التسليم بابجديته لانه ينطبق اكثر على الاداء الواقعي ،الا انه ليست تعريفاً دقيقا كما يدل على

ذلك تطورالانظمة الجديدة فالممارسات الديمقراطية المعاصرة مازالت ناقصة،وهي لاتدعي الكمال،حيث يقول جان جاك روسو في الكتابة (contral social) ((لو كان هنالك شعبا من الالهة لحكم نفسه بطريقة ديمقراطية))هذا النوع من الحكم الذي يبلغ حد الكمال لايصلح للبشري،وبالتالي فأن الديمقراطية لم تبلغ غايتها المثالية بعد وهي "حكم الشعب بالشعب لصالح الشعب "بل هي لم حقق بعد حكم الشعب بالمعنى الحرفي للكلمة ،وانما هي كما دعاها روبرت دال (Robert Dahl)"نظام حكم الكثرة "لذلك فان الممارسات الديمقراطية واقعيا ليست سوى انها بمعنى حكم الفرد المطلق وحكم القلة ،وتجاوزهما الى حقيق حكم الكثرة الساعي من اجل الوصول الى حكم الشعب (٢)كذلك فان الان تورين -AlainTouraine- يعرف الديمقراطية على انها "اختيار حر خلال فترات منتظمة للحاكمين من قبل المحكومين ليحدد بكل موضوع الالية المؤسساتية التي لاوجود للديمقراطية من دونها "اما جوزيف شومبيتر(Joseph shompeter)الذي يعرف الديمقراطية بانها "ذلك الترتيب المنتظم الذي يهدف الى الوصول الى القرار السياسي ،والذي لايمكن للافراد من خلال الحصول على الاصوات عن طرق التنافس لاكتساب السلطة .ونجد خلال هذه التعاريف ان الباحثين ركزوا بشكل اساسي على العلاقة الاساسية بين الانتخابات والمؤسسات كعنصرين اساسيين من الديمقراطية ،وهذا يعني نجاح الممارسة الديمقراطية المعاصرة يرتبط في جانب اساسي منه بوجود مؤسسات سياسية ،تراعي المبادئ الديمقراطية ،وان تكون تلك الممارسات مقيدة بالانتخابات الحرة(٣)

---

(١)احمد صابر حوحو ، مبادئ ومقومات الديمقراطيه ، مجله المفكر ، العدد الخامس ، ص٣٢١ ،ص٣٢٢

(٢)عبد القادر رزيق المنحادمي ،مصدر سابق ،ص٣٦

(٣) ياسين محمود عبايكر المصدر السابق،ص٢٦

كما جاء في دائرة المعارف البريطانيه ان الديمقراطية تستخدم بعدة معان منها (شكل من اشكال الحكم يمارس فيها مجموع المواطنين مباشرة حق اتخاذ القرار السياسي تطبيقا لحكم الاغلبية).

كما ان الديمقراطية تعني في نظر دائرة المعارف الامريكية (الطرق المختلفة التي تشترك بواسطتها الشعب في الحكم ومنها الطرق الديمقراطية المباشرة وهنالك الديمقراطية الليبرالية وهي السائدة في الولايات المتحدة ، كما كانت هناك الديمقراطيات غير السياسية وهي الديمقراطية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية) (١)

يتضح من التعريفات السابقة تبين ان الديمقراطية أساسا ترتبط بمشاركه الشعب عن طريق ممارسته لحق الانتخاب ،اما بصورة مباشرة كما كان يحدث في المدن الاغريقية القديمة مثل أثينا (والتمثيل المباشر لم يعد له وجود في الوقت الحالي لأنه لايطبق الى المجموعات الصغيرة)او عن طريق التمثيل الشعبي من خلال النواب الممثلين للشعب ، كذلك ان الديمقراطيه لا تمثل للجانب السياسي فقط وانما تمثل كل الجوانب الاجتماعية والشعبية والاقتصادية .

وبناء على ماتقدم ن يمكن القول بأن الديمقراطية هي نظام حكم يؤكد مبدأ تداول السلطة سلميا بين جميع القوى والاتجاهات السياسية وهي افضل طريقة أو وسيلة في ادارة السلطة وضمان التعدديية السياسية وكذلك وسيلة لحسم الصراعات والنزاعات بين المطالبين بالحصول على السلطة وهي ضمانة لاشتراك الجميع في تقرير مسألة السلطة،وذلك حسب قواعد انتخابات تنافسية حرة ونزيهة تتبع امكانية انتقال السلطة وفقا لنتائجها ،وتنظم وفق قوانين في اطار دستور ديمقراطي .(٢)

---

(١)احمد صابر حوحو،مصدر سابق،ص٣٢٥.

(٢)ياسين محمود عبابكر،مصدرسابق ،ص٢٨

المطلب الثاني : نشأة الديمقراطية

نشأت الديمقراطية منذ العصور القديمة بداية في اليونان ، فكانت نقطة البدء في تطور الانظمة السياسية عندهم قيام دولة الدية (cite) ان دولة أثنا والتي خصصها فلاسفة الاغريق وافر عنايتهم هي التي تصلح لأن تعد أنموذجا للديمقراطيةالقديمة التي قامت قبل الميلاد بنحو خمسة قرون ،وعلى الرغم من التميز بين المواطنين (الاثنين الاحرار) وغير المواطنين ((الاجانب الذين يشكلون ١٠ -٢٠ % والعبيد الذين يشكلون ٤٠ % من السكان)) وقصر حكم الشعب على المواطنين الاحرارفقط قام النظام الديمقراطي في اثينا على اساس الاخذ بأسلوب الديمقراطية المباشرة ،دون ان يعني ذلك ممارسته مواطني أثيا لكل السلطات فقد هناك عدد من الهيأت تتبع كلها من الشعب اما بطريقة القرعة او طريقة الانتخاب ، ولها العديد من الصلاحيات وهي ((الجمعيه العموميه او جمعية الشعب))او مجلس الشيوخ فأما الجمعية العمومية فهي اعلى هيئات الدولة تتكون من جميع المواطنين الاحرار ممن يبلغون سن العشرين على الاقل مهمتها اصدار القوانين واعلان السلم والحرب والاشراف على المواطنين ومحاسبتهم وأختيار القضاة أما مجلس الشيوخ فهو يتكون من خمسمائة عضو موزعين على عشرة مدن حيث ينتخب خمسين عضو من كل مدينة يتم اختيارها بالانتخابات. (١)أما في العصور التالية عرفت الفترة الواقعة ما بين القرن الخامس عشر الميلادي ونهاية القرن الخامس عشر حضارتين دينيتين هما المسيحية والاسلام قدمتا الى المبدأ الديمقراطي الكثيرفقد دعت المسيحية في اطار تعاليم المسيح الى الايمان بوحدة الانسانية واقرت مبدأ الازدواج في السلطة الدينية من ناحية والسلطة السياسية من ناحية اخرى فقد تركت المسيحية ما يتعلق بنظم الحكم الى جهود البشر بما يتفق واحوالهم واكتفت الدعوة الى الفضائل الخليقة (مال القيصر لقيصر وما لله لله) ، اما فيما يتعلق بالاسلام فقد اعتبر حق الشعب في حكم نفسه حقا اصيلا وقره في ايتين شهيرتتين هما لقوله تعالى (والذين استجابو لربهم وأقامو الصلاة وامرهم شورى بينهم ومما رزقناهم ينفقون)) أية ٣٨ \ الشورى

---

(١)محمد سليم محمد غزوي ،،نظرات حول الديمقراطية ،،عمان \دار وائل للنشر ٢٠٠٠م /ص١٤

٢- قوله تعالى((شاورهم في الامر))أية ٥٩ /ال عمران .

فقد جائت المشاورة أمراً واجبا وعلى الحاكم ان يستشير في كل مايدخل في اختصاصه من امور دينية ودنيوية ،وان تتجه الشورى الى اصحاب التخصص كذلك في نهاية القرن الخامس عشر كانت بداية نهظة شاملة في اوربا فأزدهرت الملكية وانهارت الانظمة الاقطاعية وكانت الدعوة الى السلطان المطلق للملوك في القرنين السابع عشر والثامن عشر ونجح هذا الصراع في زعزعة الملكية في انكلترا بقيام ثورة ١٦٨٨م والتي انتهت باعلان الملكية المقيدة او الدستورية وانتهاء الملكية المطلقة واستكملت الثورة بصدور قانون في عام ١٦٨٩م لاقرار الضمانات اللازمة لحماية الحريات الفردية وقانون اخر في عام ١٩١١م الذي نقل اختصاصات مجلس اللوردات في اقرار القوانين وفرض الضرائب الى مجلس العموم.

- وانتقلت التجربة الديمقراطية من انكلترا الى مستعمراتها في امريكا بعد ان استمر في دعاة المبادء والديمقراطية امثال لوك ومنتسكيو وروسو قوة واقعة جديدة فأعلنت استقلالها عام ١٧٧٦م وحرصت على اقرار المبداء الديمقراطي وكفالة مايقتضيه من مبادئ واحكام.

- في عام ١٧٨٩م قامت الثورة القرنية فوضعت مداً للنظام الملكي المطلق واقامت مكانه نظاما ديمقراطيا جمهوريا على اساس الحرية والافاء والمساواة.(١)

---

(١)محمد سليم محمد غزدي،نفس المصدر،ص٢١ ،ص٢٥

المطلب الثالث:انواع الديمقراطية

هنالك اكثر من طريقة لتطبيق الديمقراطية لكي تكون الديمقراطية موضع تنفيذ من هذه الطرق مايلي :-

١-الديمقراطية المباشرة :هذا النوع من الديمقراطية يقوم على اساس تطبيق المواطنين حقوقهم السياسية في التشريع والحكم بصورة،لا عن طريق مندوبين ينوبون عنهم في اداء مهامهم .هذا النظام هو اصلح النظم وهو الممثل الصحيح للديمقراطية لانه في مضمونه يجعل المواطن يباشر حقوقه بشكل مباشر دون واسطة.

هذا النوع من الديمقراطية هو مطبق في المدن الاغريقية القديمة ،من العيوب الموجهة اليه انه لايصلح الا للتجمعات الصغيرة وانه كان يطبق في المدن ذات الكثافة السكانية القليلة ايام الاغريق .(١)

٢-الديمقراطية النيابية : تعني حكم الشعب بواسطة فئة او هيئة منتخبة من الشعب . وفي هذا النوع من الديمقراطية وهو الشائع في كل الدول الديمقراطية يقوم الشعب بانتخاب ممثلين ينوبون عنه في الحكم .ويتمثل ذلك في انتخاب مجلس النواب والبرلمانات التي تقوم بتمثيل الشعب .

ويعود السبب في اتباع اليمقراطية النيابية الى عدد سكان الدول الديمقراطية اصبح اكثر بمئات الاف المرات من عدد سكان دولة المدنية في اثينا، فالنظام التمثيلي ،حيث يقوم الشعب بانتخاب نوابه مرة كل اربع سنوات او حسب الدستور للدولة ، من اجل سن القوانين والتشريعات وكذلك ادارة شؤون الدولة وذا النظام يعتمد على وجود انتخابات حرة ونزيهة وكذلك ضمان التعدية السياسية للمناقشة على الحكم .(٢)

---

(١)عبد القادر ززيق المخامدي،مصدر سابق ،ص٧٦،ص٧٧

(٢)رفيق المصري ،الدين والسياسة والديمقراطية،القاهرة،مركز حقوق الانسان والمشاركة الديمقراطية –شمس،الطبعة الاولى ،٢٠٠٧،ص٢٣

٣-الديمقراطية شبه المباشرة :يوجد هذا النظام في الانظمة الديمقراطية عندما يوجد برلمان يشاركه الشعب ببعض افعال التشريع ومظاهر الحكم ،وقيل بان هيئة الناخبين في الدول التي تاخذ بهذه الصورة من صور الديمقراطية يشكل سلطة رابعة وتقلل من نفوذ البرلمان.(١)

(١)محمد سليم محمد غزوي،مصدر سابق،ص٦١

المبحث الثاني

(واقع الديمقراطية في العراق)

المطلب الاول /التحول الديمقراطي في العراق (دراسة تاريخية)

مرالعراق بفترتين دستوريتين قبل عام ٢٠٠٣م ،امتدت الاولى منذ عام ١٩٢٤م منذ تاسيس البرلمان وصياغة الدستور حتى عام م١٩٤١م .والتي انتهت بالاحتلال البريطاني الثاني للعراق اثر ماعرف بحركة رشيد عالي الكيلاني .عرف العراق في هذه الفترة الكثير من الحرية والقليل من الديمقراطية .

اما في المرحلة الثانية مابين عام ١٩٤٥م و١٩٥٨م فقد شهد العراق حياة حزبية ناشطة مع ان الحياة السياسية البرلمانية تميزت بالتدخل السافر للسلطة التنفيذية وحلها للاحزاب او تظيق الخناق عليها واعلان الاحكام العرفية وتمثلت الحياة السياسية في بروز احزاب جديدة مثل حزبي الاستقلال والوطني الديمقراطي وصعود اهمية الاحزاب اليسارية والقومية مثل الحزب الشيوعي وحزب البعث الاشتراكي .

بعد خضوع العراق للاحتلال البريطاني ومن ثم قيام ثورة العشرين ثم تشكيل الدولة العراقية عام ١٩٢١م على اساس نظام الحكم الملكي وتم في ٢٣ أب ١٩٢١م تتويج الملك فيصل بن الحسين ملكاً على العراق (١)واصبح العراق دولة ملكية دستورية وفقا لدستور ١٩٢٥م حيث يضمن الدستور مبدأيين رئيسين اولهما :-اظفاء مسحة ديمقراطية من خلال ربط تاليف الوزارةوبقائها بموافقة السلطة التشريعية وبذلك تم نظريا اخضاع الوزارة المجلس النيابي.

---

(١)علي خليفة الكواري،مدخل الانتقال الى الديمقراطية في البلدان العربية ،بيروت،ط١،مركز دراسة الوحدة العربية،٢٠٠٣،ص٤١

اما المبدأ الثاني فهو اعتماد الفصل بين السلطات ومع ان نصوص الدستور المذكور اوحت بايجاد نظام برلماني قريبا من الانظمة الديمقراطية لم تخرج الى حيز التنفيذ بسبب الانحرافات الدستورية التي مكنت الملك من الهيمنة على السلطات الثلاثة من خلال منحه سلطة شخصية بموجب الدستور للانفراد باختيار واقالة الوزارة دون التقيد بالاغلبية البرلمانية .(١)

وعلى الرغم من السلبيات التي رافقت الحياة النيابية في العهد الملكي(١٩٢٥-١٩٥٨) ومنها تدخل تدخل الحكومات في الانتخابات وحل مجلس النواب اذ انه وخلال (١٦) دورة انتخابية لم تستكمل سوى ثلاث دورات انتخابية مدتها القانونية الا انه يمكن القول بان الحياة النيابية مدت بافضل مراحلها منذ ان عرف الحياة النيابية (٢)وكذلك منذ الاطاحة بالنظام الملكي في ثورة ١٤ تموز ١٩٨٥ بقيادة مجموعة عسكرين من الجيش العراقي لم يستقر الوضع السياسي في العراق(٣) حيث فظت هذه الثورة على الملكية في العراق وحل النظام الجمهوري محلها وعطل دستور ١٩٢٥ وبدء مجلس قيادة الثورة يمارس السلطة التنفيذية والتشريعية في البلاد وتم الاعلان عن دستور مؤقت املاً في سن دستور دأئم ويبدو ان العراق لم يتخذ دستورا دائما منذ ذلك الحين حتى سنة ٢٠٠٥.(٤)

---

(١)عبد الوهاب حميد رشيد ، التحول الديمقراطي في العراق ،بيروت ، مركز دراسة الوحدة العربية ،٢٠٠٦ ،ص١٤٦

(٢) نبيل عكيد محمود المظفري ، الحياة النيابية في العراق في العصر الحديث والمعاصر ،٢٠١١ ،ص٤

(٣) منذر القظل ، من عهد الاستبداد الى حكم الدستور ، سلسلة اوراق ديمقراطية ، العدد الاول ، مركز العراق للمعلومات الديمقراطية ، ٢٠٠٥ ،ص٣٢

(٤) نبيل عكيد محمود المضفري ، مصدر سابق ، ص٤

حيث جاء النظام الجديد ثورياً في لغته وممارسته حيث بادر فوراً الى احداث تغير جذري في سياسة البلاد الخارجية بالتحول من علاقات تابعة لبريطانيا والغرب الى بناء علاقات مع كافة دول العالم . وبدأ العهد الجديد ممارسة سياسة اقتصادية مختلفة جذرياً عن السياسة الاقتصادية للعهد القديم حيث الغى المؤساسات الاقتصادية وبناء مؤساسات اقتصادية جديدة بكفاءات وطنية . واستمر النشاط الاقتصادي حتى اصبح العراق في قمة السلم في دول العالم الثالث من حيث متوسط دخل الفرد لكن هذا البناء بدأ بالانحدار في حرب الـ ٨ سنوات (١٩٨٠-١٩٨٨) ضد ايران وبلغ حافة الانهيار مع غزو الكويت (١٩٩٠-١٩٩١)(١) وتجدد الاشارة الى انه لم يكن هنالك وجود لمظاهر الديمقراطية منذ ان تولى حزب البعث الحكم في عام ١٩٦٨ فقد عمل النظام على تصفية نفوذ التيارات المختلفة داخل الاحزاب ومن ثم البدء الاحزاب المناوءة للسلطة خاصة الحزب الشيوعي العراقي كذلك انه طوال الفترة من ١٩٧٩ وحتى عام ٢٠٠٣ لم يرشح احد العراقين لمنصب رئيس الجهمورية مطلقاً وعندما جرى الاستفتاء ١٩٩٧ ، فقد حصل الرئيس الاسبق (صدام حسين) على ٩٩.٩٩% من الاصوات مما يدل على زيف الاستفتاء حيث كانت هنالك معارضة مسلحة في اهوار وجبال العراق الا ان القوة القاهرة والخوف الذي كان يعيشه المواطن العراقي ادى به الى ان يفعل مايملي عليه ولم يكن يملك الارادة ولا حرية الاختيار (٢) .

---

(١)عبد الوهاب حميد رشيد ، مصدر سابق ، ص١٤٩

(٢)نبيل عكيد محمود المظفري ، مصدر سابق ،ص٥

ان ما حصل في عام ٢٠٠٣م بعد ان تمكنت الولايات المتحدة الامريكية وحليفاتها من احتلال العراق في ٩/نيسان/٢٠٠٣ وسقوط نظام حزب البعث الحاكم للسلطة غير الخارطة السياسية وسرعان ماغزت الاحزاب السياسية الساحة العراقية ويبدوا ان سقوط نظام حزب البعث فتح الباب امام احزاب سياسية ذات الوان غير متجانسة فمنها دينية ومذهبية وقومية وعشائرية الخ . الا ان السلطة الحقيقية كانت بيد السفير الامريكي بول بريمر ، ومن ثم تم تشكيل حكومة مؤقتة برئاسة الدكتور اياد هاشم علاوي زعيم حركة الوفاق الوطني ثم بعدها تم تشكيل الحكومة الانتقالية في كانون الثاني ٢٠٠٥ برئاسة الدكتور ابراهيم الجعفري رئيس حزب الدعوة انذاك واستطاعت هذه الحكومة ان تنجز انتخابات مجلس النواب ويبدوا انها المرة الاولى في حياة جمهورية العراق استطاع فيها المواطن العراقي من الادلاء بصوته بحرية الا ان حب التغير وغياب الوعي السياسي عند المواطن جعل منه اسير الشائعات والشعارات والعواطف مما ادى به ان ينخب اشخاص لا يعرف عنهم شيئاً لا سيما ان الانتخابات جرت وفقاً للقوائم المغلقة وان هذه الانتخابات اسفرت عن تشكيل مجلس النواب الذي صادق على دستور العراق الدائم والذي عرض للاستفتاء في عام ٢٠٠٥ وجاءت اصوات المنتخبين لصالح اقرار الدستور بأغلبية الاصوات اذ حصل على اكثر من ٧٠% من الاصوات . (١)

---

(١)نبيل عكيد محمود المضفري ، نفس المصدر ، ص٦

فبعد انتخابات ٢٠٠٥ تشكيل الحكومة العراقية وفقاً للديمقراطية التوافقية والتي في ظلها لم يكن بمقدور اي كتلة سياسية الانفراد بالحكم وتهميش الكتل الاخرى مهما كان الطرف المنتصر انتخابياً ، ومن ثم لن تستطيع اي من الاطراف الفائزة تشكيل الحكومة بسبب اعتماد المحاصصة الطائفية اساساً في العملية السياسية بالرغم من امتلاك العراق شروط الاغلبية البرلمانية ، الا ان التوافق السياسي طغى على الاستحاق الانتخابي الذي بعد المعيار الحقيقي للديمقراطية وهذه احدى المشكلات التي واجهها العراق بعد التحول الذي جرى عام ٢٠٠٣ .

هذا وقبل الانتخابات عام ٢٠١٠ تباينت المطالبات السياسية باعتماد الاستحقاق الانتخابي بدلاً من الديمقراطي التوافقية وفي هذا الاتجاه صرح رئيس الوزراء السيد (نوري المالكي) معبراً " الديمقراطية التوافقية احد اسباب مشاكل العراق وعقبة امام بناء الدولة " ، واستطرد قائلاً "اؤيد مبدأ الديمقراطية الذي يمنح الاكثرية الانتخابية حق تشكيل الحكومة " اما الرئيس العراقي (جلال الطالباني) قال " ان الديمقراطية التوافقية ما تزال مطلوبة " نلاحظ ان هنالك اختلافاً واسعاً في وجهات النظر .

يتضح ان الديمقراطية في العراق ما تزال محكومة بقدر من التوافق فهي ديمقراطية ناشئة وليست مثالية (١)

---

(١)حسن تركي عمير ، اشكالية التحول الديمقراطية في العراق :دراسة في الديمقراطية التوافقية ، جامهة ديالى ، مجلة ديالى ، العدد ٥٨ ،٢٠١٣ ،ص١٤٩ ،١٥٠

المطلب الثاني: دور مؤسسات في رعاية وترسيخ الديمقراطية (مؤسسات المجتمع المدني)

تستند عملية التحول الديمقراطي على اساس ابراز اهمية دور المجتمع المدني في صيانة الحريات السياسية للمجتمع ففي الوقت الذي تنمو وتتبلور فيه التكوينات الاجتماعية والاقتصادية الحديثة فأنها تختلف معها تنظيمات مجتمعها المدني التي تسعى بدورها الى الفعل والتأثير في المحيط الاجتماعي والاقتصادي والثقافي وتتحدد الحريات وحقوق الانسان السياسية بحسب ماجاءت به المنظمات الدولية (المنبثقة من الامم المتحدة) مثل منظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) عام ١٩٦٢ ، والاعلان العالمي لحقوق الانسان الصادر في ١٠ \ ١٢ \ ١٩٨٤ يحق المساواة ، حق الفرد ، في التفكير الحر وأعتناق المبادئ والاراء الدينية حق احترام ارادة الشعب ، الحق في المشاركة العامة الذي يتضمن حق تأليف الاحزاب والجمعيات العامة والاتحادات ، حق التجمع وحق الانتخابات ، واخيرا حرية المعارضة

ومن هنا تبرز أهمية المشاركة السياسية لتحتوي كل هذه الحقوق والحريات العامة حيث ان المشاركات تعني أشراك اعداد غفيرة من المواطنين في الحياة السياسية سواءا على مستوى رسم السياسة العامة أو صنع القرار وأتخاذة وتنفيذه

وتتجلى مساهمة الشعب في المشاركة السياسية من خلال افراد وجماعات ضمن نظام ديمقراطي ، فهم كافراد يمكنهم أن يساهمو في الحياة السياسية كناخبين أو عناصر نشطة سياسيا أو تجمعات من خلال العمل الجماعي كأعضاء في المنظمات مجتمعية أو انتخابات عمالية. (١)

---

(١) - عامر عادل \ دور المؤوسسات في ترسيخ قيم المشاركة السياسية \ القاهرة المركز الديمقراطي العربي \ ٢٠١٣ ص١

بدء تشكيل منظمات المجتمع المدني في العراق بعد عام ٢٠٠٣ كخطوة لسد الفراغ السياسي والاجتماعي الذي تركه سقوط النظام السابق وقد لعبت منظمات المجتمع المدني دورا بارزا في توجيه ابناء المجتمع العراقي نحو المطالبة بحقوقهم المختلفة من خلال المظاهرات والاحتجاجات ومايزال بعضها يلعب دورا بارزا ومؤثرا الى حد ما في العملية السياسية ان الساحة العراقية التي شهدت عودة الكثير من مؤسسات المجتمع المدني مثل الاحزاب والمنظمات والمؤسسات الثقافية غير الحكومية والحركات السياسية والروابط والاتحادات الطلابية ..... الخ التي كانت غائبة عن الساحة ابان الحكم السابق وهذا دليل على النمو والبناء على الرغم من أنه مايزال في طور التكوين والتأسيس وهذا مايقسر جزئيا الاختلاف على مكوناته ومحتواه الاجتماعي ويسود الفهم في التعامل معه عند المثقفين والمفكرين فضلا عن عامة المجتمع ويرى الباحث ان الوصول الى المفهوم الحقيقي للديمقراطية يتطلب مؤسسات مجتمع مدني فاعلة تمثل الجماهير وشرائح المجتمع ولها القدرة على المطالبة بأستحقاقات الجماهير ولها القدرة على التغير عن واقعهم بأي شيئ تحقق المصالح ومعالجة ظروف الحياة الصعبة (١)

---

(١)عباس فاظل محمود مجمود \ دور منظمات المجتمع المدني في تعريفه للبناء الديمقراطي في العراق \ مجلة السياسة الدولية \ العدد \ ٢٠٣ \ ٢٠١٢م \ ص ٦٢٤،٦٢٥

المبحث الثالث

معوقات الديمقراطية في العراق

هنالك مجموعة من العوامل المعينة للتطور الديمقراطي في العراق تتعدد اشكالها وتفرض تعددا اجتماعيا واسعا في ظل التطور التدريجي للعملية الديمقراطية مما يقتضي اتخاذ الاجراءات الضرورية لمعالجتها وتغير وتعديل البعض من مواد الدستور واعادة التوزيع للسلطة بين القوى السياسية يمكن تصنيف هذه العوامل الى ثلاثة

المطلب الاول : المعوق الاقتصادي

١- يعد العامل الاقتصادي على رأس هذه العوامل المعيقة التي يعيشها العراق فملامح الازمة متجددة بما يجعل وضعها محل اتنفاق عام لدى المتخصصين مثلما انها محل شكوى عامة لدى المواطنين .

٢-بالاضافة الى ذلك فأن عجز موارد الدولة عن التزاماتها ازاء المواطنين سواء تعلق الامر بدعم السلع ام بتوفير الخدمات الاساسية وهو ما يدفع لتقليص الدولة لمقدار التزامها نفسه دون بديل محدد سوى الخفض الفعلي لمستوى معيشة قطاعات اجتماعية واسعة منخفضة المستوى اصلا ان التقشف المعيشي غير المتميز بالعدل لكنه يقع اساسا على حساب الجيوب المثقوبة (الشعب) ويكفي النظر الى هيكل المرتبات والاجور في الدولة (١)

٣- اضافة الى مايتعلق بوضعية هجرة المهارات والكفاءات العراقية وماترتب عليها من اثار سلبيية الى انه الاخطر من ذلك هو احتمالات عودة بعضهم قصرا أو اجبارا وليس هنالك من يدعي أن الاقتصاد العراقي مهيئ لأستقبالهم او لدى الدولة خطة طوارئ لأستقبالهم اذا اقتضى الامر وعادو في ظروف انتشار البطالة (٢)

---

(١) هيفاء الحسيني\معوقات الديمقراطية في الواقع العراقي\محاظرة في جامعة واشنطن\٢٠١١ ص١

(٢) هيفاء الحسيني \ المصدر السابق

٤- ان عدم المساواة الاقتصادية بين المواطنين وسوء توزيع الثروات يؤدي بالتالي الى عدم الاستقرار وخطورة التفاوت الاجتماعي وزيادة التضخم كما ان انعدام التنمية او قصورها وتقليص برامج الانتعاش الاجتماعية بكل انواعها وبالتالي تؤدي الى فقدان الثقة في قدرة السلطة الديمقراطية على تأمين الحلول لمشاكل المجتمع وتحسين الاوضاع والاقتصادية في بلدانها تلك الاوضاع التي تتحكم في السوق (١)

٥- كما يعتبر الجانب الاقتصادي عامل هام في نجاح عملية التحول الديمقراطي فهو قادر على توفير فرص العمل وتحسين الاوضاع المعيشية العامة وتوفير حالة من الاستقرار التي يمكن ان تحقق وتعزز من بناء الدولة الديمقراطية الناشئة التي لايمكن تحقيقها دون حالة الاستقرار هذه أما الاوضاع الاقتصادية الصعبة ستخلق حالة من عدم الاستقرار وسينعكس ذلك على الاوضاع السياسية التي تكون اعاقة للتطور الاقتصادي خصوصا اذا كان هنالك صراعا بين اطراف الحكومة والبرلمان كل ذلك سيشل عملية التنمية والتطور(٢)

---

(١)خالد صالح عباس الجيال ى \ معوقات الديمقراطية \ محاظرة في جامعة بابل \ ٢٠١٢ ص١

(٢)حيدر شامان الصافي \ مالذي يعيق الديمقراطية \ جامعة ذي قار \ مركز ابحاث الاهوار \ ٢٠٠٩ \ ص٥

٦-الفساد المالي والاداري والمحسوبية تعد ظاهرة الفساد المالي والاداري من الظواهر التي تواجه العراق حيث اخذت تنخر في المجتمع العراقي بدءا بالامن وما تبعه من شلل البناء والتنمية الاقتصادية والتي تنطوي على تدمير الاقتصاد والقدرة المالية والادارية وكذلك وجود نخب سياسية اصبحت اهتمامها بالدرجة الاولى بتوزيع حصص القيادات العليا والحقائب الوزارية أو الادارات العامة كما اضحى العراق ممثلا المركز (١٢٩) في الدول الانظف في سلم الفساد في تقرير لمنظمة (الشفافية العالمية) او كما جاء (في تقرير مستقل اخر) بأعتباره ثالث بلد بعد (الصومال ومينمار) من بين ١٨٠ بلد في العالم في الفساد (١)

وخلاصة هذا العامل الاقتصادي المعيق للديمقراطية ان العراق يواجه أزمة اقتصادية مضاعفة تعبر عن أظمحلال موارد الدولة الاخرى (غير النفط) والمردود السياسي لذلك ان التجربة الديمقراطية التي بدأت مع التغير السياسي الذي حدث عام ٢٠٠٣ قد أصبحت اليوم امام اختبار التحول الى الديمقراطية مقيدة وهو يعني ان صراعا قد يبدء بين الاتجاهات للسياسية وللفكرية في العراق والاتجاهات للباحث عن حل للأزمة في الاطارالديمقراطي(٢)

---

(١) محمد غالي راهي \ الفساد المالي والاداري في العراق وسبل معالجته \ جامعة الكوفة \ مجلة الكوفة العدد (٢) \ ٢٠٠٧ \ص١

(٢)هيفاء الحسيني \ مصدر سابق

المطلب الثاني : المعوق الاجتماعي يضاف الى ماسبق العامل او المعوق الاجتماعي الذي يمكن ان يشكل اعاقة حقيقية لعملية التحول الديمقراطي فقد كانت الحركة الثقافية من العراق على مستوى عال ٍومرموق واثرت بشكل كبير في الواقع الاجتماعي والسياسي لكن سنوات الديكتاتورية والحروب اثرت بشكل سلبي على مسيرة الثقافة .

ان الديمقراطية الشكل الذي لابد منه في العراق واصبحت واقعا لشكل نظام الحكم في الدستور والقرارات والبيانات والقوانين وخاصة تجربتها بعد سقوط النظام السياسي في عام ٢٠٠٣ لكنها تواجه معوقات عدة تعرقل مسيرتها التكاملية وتجربتها الفنية بحاجه لتشخيصها ومن ثم علاجها لكي تساعم في بناء الحياة الديمقراطية (١)

ومن اهم المعوقات الاجتماعية للديمقراطية هي ::

١- لعل اهم ما يميز المجتمع العراقي هو الدور المحوري الذي يؤديه بناءه القرابى في توجيه علاقات وانشطة اعضاءه الى جانب تفاعل اسلوب الحياة والانتماء المذهبي وانسجام المصالح ونمطية السكن وشكل الزواج ويتصدر الانتماء والولاء اولويات التطبيع الاجتماعي والنفسي والثقافي لأعضاء المجتمع العراقي كذلك غرس القيم العشائرية وتعميق الالتزام الذاتي بتنفيذها وهذا يعيق المجتمع عن استخدام الرقابة الخارجية لظبط السلوك .(٢)

٢- ولو استعرضنا الواقع العشائري القبلي على اختلافه لاكد لنا المبدأ الاجتماعي غياب النزعة الفردية في العراق كما يتأكد بالمقابل حظور الميل نحو الطائفية الدينية او العشيرة او المدينة اكثر منه الى العراق .(٣)

---

(١) حسين جلوب الساعدي ،معوقات الديمقراطية في العراق ،ميسان –مؤسسة الهدى -٢٠١٥ ،ص٢

(٢) دبيس النوري ،المجتمع المحلي والمجتمع المدني ،جدلية الانتماء والولاء في العراق ،مجلة دراسات اجتماعية ،بيت الحكمة بغداد/العدد١٨ ،٢٠٠٦ ،ص٢٣

(٣) خالد صالح عباس الجيال ،مصدر سابق ،ص٢

٣- مستوى التعليم :: يعتبر مستوى التعليم من اكثر بالحقوق اهمية فهو حق من حقوق الانسان كما انه وسيله لتحقيق الحقوق الاخرى ، وهو كذلك يعتبر وسيلة لأنطلاق الفئات المهمشة من الفقر والجهل للمساهمة الفعالة في الحياة الوطنية ويتجاوز تأثيره حدود الحاضر والمستقبل وعلى الرغم من الانجازات العديدة التي تحققت الا ان التعليم مايزال متأخرا بصورة عامة بالمقارنة مع باقي دول العالم ، مما يمكن ان يكون عائقا في وجه التطور الديمقراطي .

٤- ازمة الديمقراطية داخل الاحزاب العراقيه تمثل احد المعوقات التي يواجهها المشروع الديمقراطي ، ومن حيث الذهنية التي يتصف بها اعضاء وقيادات الاحزاب او من حيث الخطاب الثقافي والسياسي الذي يصدر منها او من حيث تراكم المسيرة التاريخية لها منذ تأسيسها وتجربتها في اجواء المعارضة والحكم في المشاركة في الديمقراطية الجديدة . (١)

---

(١) د.حسين جلوب الساعدي ،مصدر سابق ،ص٢

٥- ظعف دور مؤسسات المجتمع المدني على الرغم من التطور الذي حصل على منظمات المجتمع المدني الا انه من ابرز التاثيرات السلبية في مستقبل هذه المنظمات ودورها في تعزيز الديمقراطية وحقوق الانسان في العراق هو تشكيل وتأسيس بعض المؤسسات والجمعيات على اسس طائفية بوصفها تمثل امتداد التيارات السياسية في المجتمع الامر الذي يشكل خطورة بالغة على مستقبل هذه المؤسسات ويدعو الى ضرورة معالجتها بطريقة عقلانية متحضرة ،تنسجم مع طبيعة مفهوم المجتمع المدني.(١)

---

(١)عباس فاضل محمود ،مصدر سابق ،ص٦٣٢

المطلب الثالث :المعوق السياسي

لعل حقيقة ليس عليها غبار في ان المهمة الاساسية في مفهوم السلطة تنطلق من كون مبررات وجودها تتمثل في خدمة المجتمع الذي تمثله وتحكمه،وبما ان الفرد هو المكون الاساسي للمجتمع ،اذ بمقدار ما تقوم به السلطة السياسية بخدمة افرادها تحقق اسباب قوتها المتاتية من رضا الشعب ممثلا بافراد عنها،وهو مايدخل بعبارة اخرى في اطار مفهوم الشرعية او مايسمى مشروعية السلطة.(١)

واذا قارنا بواقع المجتمع العراقي وسلطاته السياسية نجد انه عاش حاله الكبت السياسي الذي مارسه النظام السياسي قبل عام ٢٠٠٣ ،في ظروف استمرار احتكار السلطة ،وكذلك الحروب المتتالية التي عمقت مشكلة التنوعات اللغوية والقومية والطائفية والمذهبية والعشائرية .(٢)

وعلى هذا يمكن تحديد ابرز معوقات الديمقراطية في الجانب السياسي :-

١- الثقافة الشمولية ،بما ان الثقافة الشمولية لاتقتصر على التقاليد والمفاهيم والقيم الادبية والفكرية والعلمية فهي تشمل الى جانب ذلك ،المضامين الفكرية والوجدانية في مختلف مجالات السلوك السياسي والاقتصادي والاجتماعي .فلكل انسان رؤيته الثقافية التي تتجسد في تصوراته وفي سلوكه العلمي ومواقفه الاجتماعية وهذه الرؤيا الثقافية على الرغم من طابعها الشخصي الذاتي ليست مجرد رؤية شخصية ذاتية في اغنائها وانما اختصت هذه الثقافة في الحقل المعرفي الاجتماعي الذي يعيشه الفرد فظلاً على موقفه الاجتماعي وممارسة وخبراته الحياتية في مجتمعه وعصره عامة ،فالثقافة الشمولية السياسية والعامة تعد حجر عثرة امام الحياة الديمقراطية السلمية في المجتمع .(٣)

---

(١)د. ثناء صالح ،حقوق الانسان ((دراسة ساسيولوجية))،مجلة دراسات اجتماعية ،بغداد،بيت الحكمة٢٠٠٦،العدد١٨،ص٢٧ .

(٢)دز عبد الوهاب حميد رشيد ،مصدر سابق ،ص١٥٢

(٣)مجموعة باحثين،المواطنة والديمقراطية في البلاد العربية،سلسلة مشروع ودراسات الديمقراطية في البلاد العربية،بيروت،ط١ ،٢٠٠١،ص١٢٢ .

هذا المجال ادى بالنتيجة الي غياب التطبيق السليم للنهج الديمقراطي اذ ان بلوغ الديمقراطية يتطلب مستوى عالي من العمل والمسؤولية والواقعية من جميع الاوساط والفئات السياسية ، وتاكيد ابراز صوت الشعب والتعبير عن ارادتة الحرة ومن ثم توافر فرص كبيرة امام كل الاحزاب الوطنية والقوى الوطنية المساهمة في هذا المسار الوطني .

ويضاف الى ذلك ان الحكومة الانتقالية العراقية وخلال السنوات الماضية مابعد ٢٠٠٣م لم تستطيع من ان ترسي علي الاقل قواعد يمكن ان يؤسس عليها تعامل عراقي يكون فعالا وتغلق محن الماضي لكل مافيها من مأسي وتخلف وتجاوز واقصاء وتهميش واعادة اعتبار للمشتركات الاجتماعية والثقافية الفعالة التي يمكن ان يبنى عليها قواعد سياسية واقتصادية ينطلق منها الفعل العراقي حاضراَ.(١)

٢_ ان النظام السياسي في العراق يواجة تحدياُ سياسياُ شديد التأثر يتمثل في الانقسامات العرقية والمذهبية التي بدات تكبر من مدة لاخرى .(٢)

٣_ ان عرقلة تطور الديمقراطية في العراق يأتي ايضا من طبيعة هيكل جهاز الدولة ، حيث تم اختيار القيادات على اساس التوازن الداخلي او على اساس الولاء السياسي والمذهبي والشخصي .

اما النظام القانوني للدولة مادون الدستور فهو ايضا نظام يلائم مجتمعاً سياسياً احادياً وليس فيه مظاهر تنظيم التعددية سوى قانون الاحزاب الذي لم يرى النور لحد الان ،كذلك يلاحظ غياب وثيقة سياسة تعبر عن فكر النظام السياسي القائم والمفترض ان يكون فكرا ديمقراطياً يتخلل جهاز الدولة وينعكس في اداءه كذلك تعاني السلطة القضائية الضغوط غير المباشرة للسلطة التنفيذية والتي تضعف قدرات القضاء في تقنين التجربة الديمقراطية علي الاقل من خلال كم القضاية المعروضة علية بما يفوق طاقتة .(٣)

---

(١)ثناء صالح / مصدر سابق / ص ٢٦ /

(٢) د. خالد صالح عباس الجيال / مصدر سابق ، ص١

(٣)هيفاء الحسيني / مصدر سابق / ص٢

٤- اللامبالاة الشعبية الواسعة وضعف المشاركة الجماهيرية في الحياة السياسية وضيق قاعدة المجتمع المدني وخمول مؤسساته في مواجهة سوء الخدمات وتردي الاوضاع الاقتصادية والبطالة وما الى ذلك.

٥- كما ان ضعف المشاركة الجماهيرية في الحياة الحزبية محدودة ايضاً،والنقابات التي تلتقي فيها النخب مع الجماهير والتي عادة ماكانت منابر انشط من الاحزاب نفسها،اصبحت ميدانا لتواترات حادة خصوصا ((النقابات المهنية))التي كثرت انشقاقاتها بحالة اصابت الطبقة الوسطى العراقية بهذا الضعف.(١)

- المحاصصة السياسية ،ان مشكلة المحاصصة السياسية انها لاتنضر الى الناس بمنظار المواطنة والكفائة والمهنية والنزاهة وانما بمنظار الانتماء والولاء .وهذا مايسمح بوصول اشخاص الى المواقع التخصصية في المجتمع والدولة دون ان تتوفر فيهم الشروط والمستلزمات التي تتطلبها هذه المواقع ،والنتيجة سيكون التدني في مستوى الاداء والفشل في الانجاز ،وهذا ما اكده رئيس الوزراء الدكتور حيدر العبادي بقوله((ان محاربة المخاصصة السياسية جزء اساسي من محاربة الفساد لان الولاء الشخصي والحزبي يؤدي الى تقديم المقربين على حساب المهنين والكفوئين وهذا ظلم يدمر المجتمع ولن نسمح به)).(٢)

- الوعي السياسي ،ترتبط ازمة الديمقراطية بازمة الوعي السياسي ،ولايتولد هذا الوعي من الفراغ بل هو حصيلة الوعي الاجتماعي – الحضاري ،بما في ذلك توحد الولاءات المتناثرة نحو وحدة الولاء للوطن من هنا يشكل الوعي السياسي جزء متكامل من الوعي الاجتماعي (٣).

---

(١)هيفاء الحسيني /مصدر سابق /ص٢

(٢)محمد عبد الجبار الشيوط /المحاصصة السياسية /بواسطة Almubda /٢٠١٥ /ص١

(٣)عبد الوهاب حميد رشيد ،مصدر سابق /ص٢٦٠

٨- ضعف الرقابة البرلمانية ،ان ضعف الرقابة البرلمانية يؤدي الى اضعاف الديمقراطية ،حيث ان الديمقراطية ثقافة قبل ان تكون مؤسسات وأجراءات فلا يمكن للاشكال المؤسسية والاجراءات القانونية ان تنظم الحياة السياسية بدون القناعة بالديمقراطية حيث انه لن يكفي لفعالية الرقابة البرلمانية ان ينص الدستور على صلاحيات رقابية للنواب دون ان تكون هولاء راغبين في ممارستها كذلك ان استعداد الحكومة للرقابة يتضمن ان تكون مستعدة لسماع النقد ودراسته والتعامل معه موضوعيا ،كما يتضمن الرغبه في تلقي النصية او الراي او النقد .(١)

٩- الصراع الحزبي ،يعد من اهم الوسائل المعيقة للعملية الديمقراطية ،حيث من اهم السمات التي سجلت على الاحزاب في العراق هي كثرة الاحزاب ،فمن نظام الحزب الواحد ومجموعة صغيرة من الاحزاب السرية الى تعددية حزبية تصل الى مئات الاحزاب والتجمعات ومنظمات المجتمع المدني .ان اغلب هذه الاحزاب بنى تنظيمية على اساس الانتماءات الثانوية الاثنية والطائفية والمذهبية لا على اساس الهوية العراقية الامر الذي جعل المجتمع العراقي مجتمع انفعالات وليس مجتمع تفاعلات ،مجتمع اختلاف غير سلمي وليس مجتمع اختلاف سلمي .ان ظهورمثل هذه الاحداث يقود بصورذات الى اضعاف مفهوم المواطنة والولاء الوطني لصالح الولاء للجماعة.(٢)

---

(١) https://www.google-iq/url?sa=t&source=web&rct=j&url=

(٢)نغم محمد صالح ،التعددية الحزبية في العراق في ضل غياب قانون ،بغداد،كلية العلوم السياسية – جامعة بغداد ،مجلة العلوم السياسية ،العدد(٤٣)، ٢٠١٢ ،ص٦٦

١٠-الطائفية السياسية ،اذ ستصبح عقبة اداء في تحول العراق الى نظام الديمقراطي حقيقي وهذه المسالة اصبحت في ظل الظروف المستجدة مسالة من الضروري القضاء عليها لاستكمال التحول الديمقراطي بالعراق قبل ان تستفحل وتتحول الى قضية متاصلة في المؤسسة السياسية العراقية وهذا يتطلب تحول في بنية الاحزاب السياسية من دينية وطائفية الى احزاب لكل العراقين او نشوء احزاب مناهضة للطائفية .

لايمكن للعراق ان ينعم بالاستقرار والامن والرفاهية ويواكب شعوب العالم المنطلقة الى الديمقراطية والحرية وحقوق الانسان ولايمكن لمكونات العراق ان تتاخى فيما بينها وترتبط بعرى المواطنة والانسانية ،وحكوماتها وبرلمانها ومؤسساتها ومنظماتها مبنية على اسس مذهبية ،متفرقة،مختلفة لاتمثل الصالح العام ولامصالح الشعب .(١)

---

(١)حيدر شامان الصافي ،مصدر سابق،ص٤ .

التوصيات

١- العدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية اساسيات لنجاح الديمقراطية في العراق .

٢- فكرة عراق ديمقراطي تفرضها قوى اجنبية وتدخل خارجي ،وانما هي فكرة يؤيدها العراقيون انفسهم بقوة .

٣- العراق تراث وتاريخ في الديمقراطية يمكن ان يساعد في دعم التاسيس الناجح لشكل الحكم الديمقراطي .

٤- أن اقامة مؤسسة مكرسة للديمقراطية يمكن ان تنشر مفهوم الحكم الديمقراطي من خلال ورش عمل ومسابقات ومنح لمؤسسات المجتمع المدني .

الاستنتاجات

في ختام هذا البحث الذي تناول مفهوم الديمقراطية ومعوقات قيامها في العراق بعد ٢٠٠٣م ،يمكننا ان نستنتج بأن عملية التطور الديمقراطي يمكن تنجز في اطار التعاون بين المؤسسات الرسمية وغير الرسمية وتظافر وتوحد جهود كل ابناء الشعب العراقي ذلك ان هذه الخطوة ظرورية ومهمة في تطوير عملية التحول الديمقراطي في العراق وهنا يمكن ان تخرج بعدد من الاستنتاجات الاساسية حول الديمقراطية ومعوقات قيامها في العراق وهي :

١-أن الديمقراطية مذهبا سياسياً ومنهجاً ،ونظام حكم قائم على اساس مشاركة الشعب في ادارة الدولة بمختلف طرق ووسائل المشاركة الشعبية ،في ظل نظم دستورية وقواعد قانونية معينة .

٢-ان الاساس الذي تستند اليه التعددية الحزبية في العراق ينبغي ان يكون الرغبة الصادقة والنية الحسنة لخدمة المواطن العراقي اعتماداً على مبدأ الديمقراطية الوطنية التي لاتجعل السلطة في العراق امتيازاً لاحد او حكراً لقوى محددة ان كل ذلك يتحدد بوعي وأدراك ممثلي الاحزاب ودرجة ثقافتهم وحبهم لوطنهم .

٣-أن العراق يملك الموارد اللازمة لخلق واحد من انشط الانظمة الديمقراطية في العالم العربي .أن العراق لا يملك فقط ثروة نفطية هائلة ،وموارد زراعية وكنوز تاريخية تمكنه من تنمية سياحة مزدهرة ،ولكن الاهم من ذلك هو أنه موطن مجموعة من التقاليد الفنية يمكن ان يستقلها مواطنوه المثقفون لتكون أسساً لبناء العراق الجديد .

قائمة المصادر والمراجع

١-عبد القادر رزيق المنحادعي ،اخر الدواء الديمقراطية ،القاهرة،دار القيصر للنشر والتوزيع،٢٠٠٤م

٢-ياسين محمود عبا بكر،دور الانتخابات البرلمانية في عملية التحول الديمقراطي في العراق بعد ٢٠٠٣م ،اربيل-العراق،مطبعة الحاج هاشم،٢٠١٣م

٣-احمد صابر حوحو،مبادئ ومقومات الديمقراطية ،مجلة المفكر العدد الخامس،٢٠٠٧م

٤-محمد سليم محمد غزوي ،نظرات حول الديمقراطية ،عمان ،دار وائل للنشر ،٢٠٠٠م

٥-رفيق المصري ،الدين والسياسة والديمقراطية ،القاهرة،مركز حقوق الانسان للمشاركة الديمقراطية –شمس ،ط١، ٢٠٠٧م

٦-علي خليفة الكواري ،مدخل الانتقال الى الديمقراطية في البلدان العربية ،بيروت ، ط١ ،مركز دراسة الوحدة العربية ،٢٠٠٣م

٧-عبد الوهاب حميد رشيد ،التحول الديمقراطي في العراق ،بيروت ،مركز رئاسة الوحدة العربية ،٢٠١١م

٨-نبيل عكيد محمود المضفري ،الحياة النيابية في العراق في العصر الحديث والمعاصر ،٢٠١١م

٩-منذر الفضل ،من عهد الاستيراد الى حكم الدستور ،سلسلة اوراق ديمقراطية ،العدد الاول ،مركز العراق للمعلومات الديمقراطية ،٢٠٠٥م

١٠-حسن تركي عمير ،اشكالية التحول الديمقراطي في العراق :دراسة في الديمقراطية التوافقية ،جامعة ديالى –مجلة ديالى ،العدد ٥٨، ٢٠١٣م

١١-عامر عادل ،دور المؤسسات في ترسيخ قيم المشاركة السياسية ،القاهرة ،المركز الديمقراطي العربي ،٢٠١٣م

١٢-عباس فاضل محمود ،دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز البناء الديمقراطي ،مجلة السياسة الدولية ،العدد ٢٠٣ ،٢٠١٢م

١٣-هيفاء الحسيني ،معوقات الديمقراطية في الزمن العراقي ،محاضرة في جامعة واشنطن ،٢٠١١م

١٤-خالد صالح عباس الجيال ، معوقات الديمقراطية ،محاضرة في جامعة بابل ،٢٠١٢م
١٥-حيدر شامان الصافي ،ما الذي يعيق الديمقراطية،جامعة ذي قار ،مركز ابحاث الاهوار
١٦-محمد غالي راهي ، الفساد المالي والاداري في العراق وسبل معالجته ،جاعة الكوفة – مجلة الكوفة ،العدد(٢) ،٢٠٠٧م
١٧-حسين جلوب الساعدي ،معوقات الديمقراطية في العراق ،ميسان ،مؤسسة الهدى ،٢٠١٥م
١٨-ديبس النوري ،المجتمع المحلي والمجتمع المدني ،جدلية الانتماء والولاء في العراق ،مجلة الدراسات اجتماعية ،بغداد –بيت الحكمة ،العدد(١٨)، ٢٠٠٦م
١٩- عامر حسن فياض ،الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،٢٠٠٤م
٢٠- ثناء صالح ،حقوق الانسان ((دراسة ساسيولوجية))،مجلة دراسات اجتماعية ،بغداد بيت الحكمة ،العدد(١٨)،٢٠٠٦م
٢١- مجموعة باحثين ،المواطنة والديمقراطية في البلاد العربية ،سلسلة مشروع دراسة الوحدة العربية،بيروت ،ط١ ،٢٠٠١م
٢٢- محمد عبد الجبار الشيوط ،المحاصصة السياسية بواسطة Almubda ،٢٠١٥م
٢٣- https://www.google-iq/url?sa=t&source=web&rct=j&url=
٢٤- نغم محمد صالح ،التعددية الحزبية في العراق في ضل غياب القانون ، بغداد كلية العلوم السياسية –جامعة بغداد،مجلة العلوم السياسية ،العدد(٤٣) ،٢٠١٢م